مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

مجلة شهرية علمية الكترونية || العدد 61 || شوال 1438 هـ الموافق حزيران / يونيو 2017 م

البنك الإسلامي الأردني

الفائز بجائزة 2017 لكونه مثالا يحتذى به لتحقيق المسؤولية البيئية والإجتماعية في الممارسات المصرفية الإسلامية.

في هذا العدد:

- التكنولوجيا المالية: جني الثمار وتجنب المخاطر.
- النقود الإلكترونيّة واقتصاد المعرفة.
- Legal framework challenges to enhance Islamic Banking.
- الإجارة المنتهية بالتمليك صيغة استثماريّة معاصرة
- الصكوك الماليّة الإسلاميّة نظرة مفاهيميّة
- المخاطر المحيطة بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وكيفيّة الحد منها.
- صكوك حقوق الانتفاع.
- واقع الابتكار المالي في المصارف الإسلاميّة.
- تنوّع صور الاجتهاد في فهم القيم القرآنيّة.
- التسويق الشبكي.

جائزة المجلس 2017

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يعلن عن الفائز بالجائزة الافتتاحية للمجلس لعام 2017، جدة، المملكة العربية السعودية.

إنعقاد الاجتماعات السنوية للمجلس العام

ترأس معالي الشيخ صالح عبد الله كامل، رئيس مجلس إدارة المجلس العام اجتماعات تدشين تقرير نشاط المجلس العام لعام 2016، الذي شمل الأنشطة المنفذة خلال العام والمنبثقة من خطته الاستراتيجية.

إطلاق مبادرة لنشر مؤلفات الباحثين

الفكرة هي لتحفيز المختصين في الاقتصاد الإسلامي وجمع شتات بحوثهم ومقالاتهم المنشورة في مختلف مجالات النشر، طيلة السنوات الماضية، في وعاء يضم نتاجهم العلمي.

هدية العدد

كتاب بعنوان تطوير البرامج الأكاديمية المتخصصة في الأعمال المصرفية - جامعة الإمام سعود الإسلامية أنموذجا لمؤلفه الدكتور عبد الحليم عمار غربي.

تسويق الخوف وقرصنة الحياة الالكترونية

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تعرّضنا منذ سنوات في أكثر من مقال إلى خطورة تنامي التهديدات الإلكترونيّة فقد باتت صناعة كبيرة منها ما هو شرعي كالّتي تتصدّى للهجمات ومنها غير الشرعي وأقصد اللصوص المنفذين للهجمات.

لا يكاد يمرّ شهر دون أن تتكرّر في أسماعنا قصص السطو والنهب الإلكتروني، حتّى باتت تلك الأخبار متوقّعة، وتلقي بآثارها على المؤسّسات بكل أشكالها الإداريّة والصناعيّة والعلميّة والأمنيّة والماليّة؛ فلم يعد أحد بمنأى عن تلك التهديدات لا المطارات ولا المعامل ولا شركات الكهرباء، والسلسلة كبيرة جداً.

وقد ارتفع مستوى الاتهام، فتارة يُتّهم أشخاص أمنيون مهمون بالتواطؤ في القرصنة رغم أنّهم يعملون في شركات مكافحة الفيروسات والتهديدات الأمنيّة نفسها، وتارة تتّهم دول بأكملها كروسيا وكوريا الشماليّة.

كما غاب اسم أي مجرم حقيقي أو غير حقيقي عن دائرة التجريم لتبقى كل الجرائم ضد مجهول الكتروني رغم التطور الهائل لشركات التقنيّة وللأجهزة الأمنيّة لبعض الدول العريقة في هذا المجال.

فمثلاً كشفت كاسبرسكي عن نتائج تحقيقاتها (رابط نتائج التحقيقات) التي استمرت لأكثر من عام بشأن نشاط عصابة Lazarus وهي عصابة إلكترونيّة خطيرة يُزعم أنها المسؤولة عن سرقة ٨١ مليون دولار من مصرف بنغلاديش المركزي في عام ٢٠١٦، وقد شنت هذه العصابة عمليّات سطو في ١٨ دولة منذ ٢٠٠٩، وكل ما أدّى إليه التحقيق الطويل هو:

- تكوين فهم عميق للأدوات الخبيثة التي تستخدمها العصابة وطريقة تشغيلها أثناء مهاجمة المؤسّسات الماليّة ومطوري البرامج لشركات الاستثمار والمؤسّسات التي تستخدم العملات المُشفّرة في جميع أنحاء العالم.
- ساعدت المعلومات المجمّعة في التصدي لعصابتين على الأقل كان هدفهما سرقة مبالغ ضخمة من المؤسّسات الماليّة.

إنّ ما يشهده العالم هو محاولات دفاعيّة للتخفيف من آثار الهجمات، كان آخرها قرار الاتحاد الأوربي سد الفتحات الخلفيّة للتطبيقات، تطبيقاً للمثل القائل: الباب الذي يأتيك منه الريح سده واستريح؛ لكن لا يبدو أنّ هذا المثل قائم إلكترونياً كما هو إغلاق الأبواب المعروف بين الناس.

لقد ناهز عدد ضحايا الهجمات الإلكترونية في الإمارات العربيّة ٤٤٪ من مستخدمي الإنترنت في بداية ٢٠١٧ حسب تقرير نشرته كاسبرسكي، طبقاً لمؤشر الأمن الإلكتروني لنفس الشركة Kaspersky Cybersecurity Index، والذي يتألّف من مجموعة مؤشّرات تمكن مستخدمي الإنترنت في جميع

أنحاء العالم من تقييم مستوى المخاطر. وخلاصة الكلام أنّ عدد الأشخاص الذين يشعرون بالخوف يتزايد في العالم كما أنّ عدد الهجمات يتزايد.

آثار الاعتداءات الالكترونيّة:

- زيادة التكاليف التشغيليّة للمؤسّسات الماليّة ما يرفع من سعر خدماتها الإلكترونيّة، وقد قدرت الخسارة بفعل الهجمات الإلكترونيّة بحدود ١٠٠ ألف دولار لكل حادث أمني وسطياً للمؤسّسات الصغيرة ومتوسّطة الحجم، وأكثر من عشرة أضعاف هذا الرقم للمؤسّسات الكبيرة.
- نمو ميزانيّات أمن تكنولوجيا المعلومات بنسبة ١٤٪ على الأقل بسبب التعقيد المتزايد للبُنى التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات، وتتراوح هذه الموازنات من ١٠٠٠ دولار للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى حدود ١٠٠٠ ضعف للمؤسّسات الكبيرة.
- تزايد تكاليف دفع الفدية الماليّة.
- تزايد تكلفة التعافي من الهجمات المكتشفة، وهي تتمثّل بـ:
  - تكلفة استعادة البيانات وزمن إعادتها للخدمة.
  - خسارة المؤسّسات لزبائنها بسبب مخاطر السمعة التي تلحق بها جراء الهجمات الإلكترونيّة.
- تراجع الثقة في الخدمات الماليّة الإلكترونيّة كوسائل ومن ذلك الصرّافات الآليّة.
- التهديد بتراجع حجم التجارة الإلكترونيّة بنوعيها B2B, B2C.
- انهيار بعض أنظمة الدفع الالكتروني.
- رواج بعض التطبيقات كتلك التي تساعد على إصدار كلمات مرور قويّة وفريدة لمختلف الخدمات وتخزينها بشكل آمن ومزامنتها على مختلف الأجهزة وإدخالها تلقائياً في شكل صيغ أو أنماط على مواقع الإنترنت، سواء بالصوت أو بالبصمة.
- رواج صناعة الخوف التي صارت صناعة شائعة الأشكال والألوان بين الدول والمؤسّسات.

ويُعتبر من أسباب الاختراق وزيادة احتمالات التعرض للهجمات الإلكترونيّة:

- ضعف البُنى التحتيّة المستخدمة.
- ضعف التدابير الأمنيّة المطبقة في المؤسّسات الماليّة.
- الاستعانة بطرف ثالث غير مأمون.
- استخدام أنظمة الصرّافات الآليّة القديمة، حيث يركز المهاجمون على استغلال الثغرات الأمنيّة غير المكتشفة في أجهزة تلك الصرافات.
- استخدام أنظمة التشغيل القديمة مثل Windows xp ومثيلاتها.

- التوجه نحو استخدام حمايات رخيصة الثمن.

أدّى ذلك كله إلى رواج عمل شركات الحماية الإلكترونيّة وأنظمتها، فزيادة الخوف من الوقوع في براثن الهجمات الإلكترونيّة أدّى لتزايد تكاليف الحماية الإلكترونيّة نفسها؛ حيث يضطر كل من يخضع لتهديد؛ حماية نفسه ببرمجيّات وتجهيزات وخدمات يشتريها من الأسواق.

يقول (رئيس التسويق للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، لدى كاسبيرسكي):

"إنّ وقت رد فعل ما بعد حدوث الاختراقات، له تأثير مباشر على الخسائر الماليّة. وهذا أمر لا يمكن معالجته عن طريق زيادة الميزانيّة؛ بل يتطلّب موهبة وذكاء وموقفاً رشيقاً نحو حماية الأعمال. وباعتبارنا من مزودي خدمات أمن المعلومات، فإنّ هدفنا هو توفير الأدوات والاستخبارات للشركات من جميع الأحجام، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق في القُدرة على تخصيص ميزانيّات الأمن".

أدّى كل ذلك إلى رواج الاستثمار في الأمن الإلكتروني وذلك بـ:

- زيادة مُنتجات شركات الأمن التكنولوجي.
- زيادة خدمات شركات وخبراء الأمن التكنولوجي.
- زيادة عدد تلك الشركات.
- تنوّع خدماتها كعرضها لمواقع مساندة مثلا.
- إستفادة مجرمي الإنترنت بما يكسبوه من فديات مُغتصبة.

هذا هو حال الدنيا منذ الأزل، لص وشرطي، يكون السابق عادةً اللص؛ بينما يأخذ الشرطي موقف الدفاع؛ بل طالما وصل الشرطي لمسرح الجريمة متأخراً، حيث تكون الأحداث انتهت تماماً؛ لكن على أمل ألا يتكرر الحادث مستقبلاً. والقضيّة أنّه في عصر التكنولوجيا التكرار غير وارد، ممّا يعني عدم فعاليّة الحلول الأمنيّة لبقائها بحالة دفاع وحسب.

حماة (حماها الله) في ٢٧ رمضان ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٢ حزيران يونيو ٢٠١٧ م

مبادرة لجمع نتاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي

إطلاق مبادرة تقرب الكتابات العلمية بين يدي الباحثين

إن الحراك العلمي المتجدد والمستمر هو سمة من سمات الاقتصاد الإسلامي؛ فمنذ أكثر من ٤٠ عاماً، وكتابات المختصين تهدف لإنضاج هذا الحقل العلمي المهم، من خلال المؤلفات، والبحوث، والمقالات.

وإن التأمل في تجدد أوعية النشر في هذا العصر، مقارنة بالبدايات قبل ٤ عقود، مع الأخذ في الاعتبار دخول أجيال جديدة من الباحثين في حقل الاقتصاد الإسلامي، سنة تلو أخرى، وضرورة اطلاعهم على كتابات المختصين، والوقوف على كيفية تطور: **فكر، ومنتجات، ونظريات الاقتصاد الإسلامي**.

لذلك طرح (**الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي – عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية**) الفكرة الآتية بغية إنضاجها، لعلها تُترجم على أرض الواقع، أو أن يتلقفها من يطبقها:

تتمثل فكرة المبادرة، في تحفيز المختصين؛ لجمع شتات بحوثهم ومقالاتهم، المنشورة في مختلف المحافل ومجالات النشر، طيلة السنوات الماضية، في وعاء يوحد إجمالي النتاج العلمي لكل مختص. ويمكن أن تأخذ المبادرة أشكال عدة في التنفيذ. منها:

- **المبادرة الذاتية**: من خلال مبادرة المختص – مأجوراً – بجمع شتات بحوثه ومقالاته، في مختلف الموضوعات المتعلقة بهذا الفن، في قالب واحد ومكان واحد، وإتاحته للباحثين.
- **المبادرة التعاونية**: من خلال تكوين فريق، يشرف على المبادرة، بإطلاق عنوان يستقبل عبره من المختصين، نتاجهم العلمي المتنوع؛ ليحظى بالتنسيق والتصميم، والنشر.

وكمثال على تطبيق المبادرة:

جمع بحوث، ومقالات، وفتاوى، معالي الشيخ صالح بن عبد الرحمن الحصين – رحمه الله –، المتعلقة بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية، في كتاب واحد، وصولاً لدراسة نقدية لفكره ومنهجه في هذا الحقل. والمثال قابل للتعميم على شخصيات أخرى معاصرة.

وهذا مثال يصلح أن يكون فكرة بحثية يمكن اقتناصها كرسالة ماجستير أو دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي.

ودعماً لهذا الطرح يتقدم مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية باقتراح عملي يحقق المبادرة التي أطلقها الأخ عبد القيوم بهدف تعجيل إقامتها وإتاحتها للباحثين. علماً أن هذه المرحلة كانت إدارة المركز قد عزمت على طرحها بعد أن حولت موقعها إلى مخدم (سيرفر) ضخم، ما يسمح بعرض هذه الخدمة للباحثين.

وأسوة بباب (مؤلفات الدكتور سامر مظهر قنطقجي) سوف يتم إنشاء باب باسم الباحث الذي لديه ما يقدمه للباحثين في الاقتصاد الإسلامي، يكون الباب باسمه، ويمنح لأجل ذلك كلمة دخول وكلمة مرور ليتحكم هو أو من ينيبه بتحميل نتاجه العلمي . بعد ذلك سيكون النتاج العلمي قد صار في مكان واحد كما جاء في المبادرة وسيستطيع الباحثون إخضاع تلك المؤلفات للبحث والتحميص والدراسة، (يُنظر الشكل) .

ويستفيد الباحث مما يلي :

- حصوله على موقع مجاني باسمه يضم نتاجه العلمي ضمن موقع مختص بالاقتصاد الإسلامي وعلومه يزوره أكثر من ٥٠٠٠٠٠ زائر شهرياً .
- يتعهد الباحث بعدم استخدام الموقع لأغراض خارجة عن البحث العلمي وخاصة ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، فإن سبب إساءة (لعلها من طرف من أوكله بالتحميل)، فإن لفت نظر سيوجه للباحث، فإن تكررت الملاحظات فسيخضع ما يتم تحميله للرقابة من قبل إدارة مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية .
- سيدخل نتاج البحث ضمن محرك بحث الموقع، ومحركات البحث العالمية أيضاً .

للتواصل مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية اضغط على الرابط .